المصـــــدر : عكاظ
التـــاريخ : 22-10-2006 العـــدد : 14666
الصفحـات : 5 المسلسل : 36

هيئة البيعة.. تطور مؤسساتي عصري في النظام السياسي السعودي

د. طلال صالح بنان

صدر- بأمر ملكي- يوم أمس الأول، نظام هيئة البيعة، لاختيار ملك البلاد وولي العهد، تتشكل بموجبه هيئة للبيعة من أبناء الملك المؤسس عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود.. وأحد أبناء الأبناء في حالة وفاة الابن أو اعتذاره أو تعذر مشاركته نظراً لعجزه، بموجب تقرير طبي، يعينه الملك... بالإضافة إلى اثنين يعينهما الملك واحد من أبناء الملك والآخر من أبناء ولي العهد. وسوف يتم تعيين بديل لكل من هؤلاء، متى ما خلا مكان أحدهما... أيضاً، بأمر ملكي. (المادة الأولى من نظام هيئة البيعة).

هذا، كما جاء، أيضاً، في الأمر الملكي لنظام هيئة البيعة، من شأنه أن يعدل منصوص الفقرة (ج) من المادة الخامسة من النظام الأساسي التي تتكلم عن طريقة اختيار ولي العهد وإعفائه بإرادة ملكية مباشرة ، لتصبح مهمة اختيار ولي العهد لهيئة البيعة، التي صدر الأمر الملكي الجديد بإنشائها. إذن: هذه الهيئة، من شأنها أن توسع دائرة اختصاص اختيار ولي العهد، دون أن يعني ذلك بالضرورة أنها تمارس صلاحياتها، في هذا الشأن، خارج إرادة الملك.

التطور الملفت هنا: التوجه ناحية المؤسساتية في ما عُرف (تقليدياً) عن عملية إجراء البيعة للملك وولي العهد، عند شغر مؤسسة العرش. النظام الجديد للبيعة، أحدث تطوراً مؤسساتياً، يقوم على أساس اتساع دائرة اختيار ولي العهد وعقد البيعة للملك الجديد. الهيئة، نفسها، بالتالي: تعتبر مؤسسة قائمة بذاتها، تضاف إلى مؤسسات الحكم العصرية القائمة، التي تمثلها أنظمة، مثل: النظام الأساسي للحكم.. ونظام مجلس الوزراء.. ونظام مجلس الشورى.. ونظام مجلس الأمن الوطني.. ونظام المناطق.. وإلى ما ذلك من أنظمة تجري عبر قنوات مؤسساتية عصرية تُوصل نظام عصب النظام السياسي السعودي، بعضَها ببعض.

الملفت، في تكوين هذه الهيئة، أيضاً، في بعدها التمثيلي. هي مكونة من أبناء الملك المؤسس، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. الهيئة تتكون من أبناء الملك عبدالعزيز آل سعود الأحياء القادرين على المشاركة في الهيئة.. وأيضاً من أبناء المتوفين أو غير القادرين في المشاركة في عمل الهيئة، بعد الحصول على موافقة الملك... بالإضافة إلى اثنين يعينهما الملك، واحد من أبنائه والآخر من أبناء ولي العهد. بهذا التمثيل في هيئة البيعة، يتحقق منطوق الفقرة (ب) من المادة الخامسة لنظام الحكم، التي تقول: يكون الحكم في أبناء الملك المؤسس عبدالعزيز بن عبدالرحمن الفيصل آل سعود وأبناء الأبناء. لن يتم استثناء أحد من أبناء الملك عبدالعزيز، في احتمال وصول الحكم إليه أو إلى عقبه، بموجب هذه البعد التمثيلي الواسع الجديد في هيئة البيعة. .. وإن كان الأمر يتطلب حراكاً سياسياً، من نوع ما، يفرضه وجود الهيئة، نفسها.. وكذا الغرض من إنشائها. بالرغم من أن النظام تكلم عن خاصية مهمة لابد أن تتوفر في أعضاء هيئة البيعة، وهي: أن يكون مشهوداً له بالصلاح، خاصة عند اختيار الأعضاء من الجيل الثاني، إلا أن طبيعة مهام الهيئة وعملها، سوف تحفز حراكاً سياسياً، يعكس قدرات أعضائها عند قيامهم بمهمة المشاركة في تسمية ولي العهد.. و المشاركة، بصورة مؤقتة في القيام بأعباء مؤسستي العرش وولاية العهد، في الحالات (الاستثنائية) التي تكلم عنها النظام، وبصورة مؤقتة.

بالإضافة إلى أن العمل داخل الهيئة، يمكن أن يوفر فرصاً سياسية لأعضائها، تبرز فيها قدراتهم السياسية . الهيئة تعتبر مؤسسة سياسية مهمة من مؤسسات الحكم، سوف تعمل في المستقبل على إخراج أجيال جديدة، من الأسرة المالكة، قادرة على تحمل مسؤوليات جسام، خاصة في الحالات التي تكلم عنها النظام الجديد، في

المصـــــدر : عكاظ
التـــاريخ : 22-10-2006 العـــدد : 14666
الصفحـات : 5 المسلسل : 36

حالة تشكيل المجلس المؤقت للحكم، على سبيل المثال، الذي بموجبه يمارس أعضاؤه الخمسة، مسؤوليات الحكم في الدولة بصفة مؤقتة، في حالات مثل: مرض الملك، وإيكال سلطاته لولي العهد.. واستعادة الملك لسلطاته عند توفر القناعة لدى الهيئة، بموجب تقرير طبي، يفيد بقدرة الملك على ممارسة سلطاته وصلاحياته، من جديد.. وكذا في حالة مرض كل من ولي العهد والملك، معاً.. أو في حالة وفاة الملك وولي العهد معاً... على أن تمارس اللجنة الخماسية للهيئة الحكم، في المرحلة الانتقالية، في ما يخص تسيير شؤون الدولة، دون ممارسة صلاحيات الملك الدستورية، التي نص عليها النظام الأساسي، مثل تعديل النظام الأساسي، أو أي نظام آخر، له صلة بممارسة الحكم. (المادة العاشرة من نظام هيئة البيعة).

النظام الجديد لهيئة البيعة، ربط بين مقدرة الملك (الصحية) على ممارسة مسؤوليات ومهام الحكم، ومؤسسة العرش، نفسها. هنا يتكلم النظام الجديد، عن مبدأ الكفاية، الذي تكلم عنه علماء المسلمين، كأهم مصادر شرعية الإمام، وهو في الحكم. تطور نوعي، في النظام السياسي السعودي، قربه من العصرنة.. بهذا التطور، أصبح بالإمكان التحدث عن مؤسسة للعرش، يمارس من يتقلدها مهام ومسؤوليات الحكم، بعيداً عن أية اعتبارات شخصية أخرى. طالما الملك يتمتع بالصحة اللازمة لتحمل مهام ومسؤوليات الحكم، فإنه سيبقى في منصبه الرفيع.

التطور المهم هنا، أن كفاية الملك الصحية والذهنية، راجعة لتقدير الهيئة، وليست لأية مرجعية أخرى، بما فيها مؤسسة العرش. بهذه المهمة الجديدة للهيئة، تمثل هيئة البيعة مسؤولية «رقابية» (غير مباشرة) لتطور أداء وكفاءة مؤسسة العرش، لبلوغ الغاية منها. كذلك فإن تقدير مدى توفر قناعة الهيئة بقدرة الملك وولي العهد على ممارسة سلطاتهما، لا ترتبط بأية اعتبارات سياسية، بقدر ما ترتبط باعتبارات موضوعية (طبية)، تقررها لجان طبية متخصصة، بيدها الفصل النهائي في تقدير مدى كفاية الملك وولي العهد (الصحية) في ممارسة صلاحياتهما ومسؤولياتهما الدستورية.

بهذا الدور الجديد الذي تمارسه الهيئة، بصورة غير مباشرة، في الحكم، يمكن تفادي فترات انقطاع طويلة لأداء مؤسسة العرش وولاية العهد عن مهامهما بسبب عوارض صحية تلم بالملك أو ولي العهد. هذا التطور، من شأنه أن يوفر نمطاً مستقراً لأداء مؤسسات الحكم.. ورعاية مصالح الدولة، دون تعرض لتبعات أي جمود أو خلل يطال أهم مؤسستين في الدولة، بسبب الحالة الصحية للملك أو ولي العهد. الأولوية هنا، هي: لضمان استمرار واستقرار الحكم وتحري اضطراد كفاءة مؤسسات الحكم، بالصورة التي تضمن تحقيق مصالح وغايات حركة هذه المؤسسات، بعيداً عن أي عوارض إنسانية، قد تعيق أداء أهم مؤسستين في النظام السياسي مؤسستي (العرش وولاية العهد)، لعملهما.

لا شك أنه عندما بدأ التفكير في إصدار مثل هذا النظام، قُصد به ليس فقط التعامل مع قضية البيعة وولاية العهد المعقدة، ضمن الجيل الحالي لأبناء الملك المؤسس عبدالعزيز بن عبدالرحمن، ولكن تحقيق الغرض الأساسي من استمرار عهد آل سعود في أعقاب متتالية، تطبيقاً للمبدأ الذي تكلمت عنه الفقرة (ب) من المادة الخامسة من النظام الأساسي للحكم، بما فيها احتمال تقلد أي من أفراد الجيل الثاني (أبناء الأبناء)، مع وجود الجيل الأول (الأبناء). النظام لم يتكلم عن تراتبية متواترة في تقلد العرش في الأبناء، أولاً، ولكنه أكد أن المعيار هنا ليس السن، ولكن المعيار الصلاح، الذي قالت عنه الفقرة السابقة، أيضاً من المادة الخامسة من نظام الحكم، بمعنى أنه يمكن تصور، بعد الآن، تقلد أحدٌ من جيل أبناء

المصـــــدر : عكاظ
التـــاريخ : 22-10-2006 العـــدد : 14666
الصفحـات : 5 المسلسل : 36

الأبناء، مع وجود آخرين من جيل الأبناء، متى اتجه خيار الهيئة نحو ذلك، لتحقيق اعتبارات المصلحة العامة.. وتحري معيار الصلاح، في من يتقلدان أهم منصبين رفيعين في البلاد.

ختم نظام هيئة البيعة الجديد بتحديد نظام دقيق لعمل فعاليته، يأخذ بالتزام حضور اجتماعاته، من قبل جميع أعضاء هيئة البيعة، وإن كان يتطلب حضور الثلثين لنصاب اجتماعاته، ولا يستبعد - في الحالات الطارئة - اكتمال نصابه بحضور نصف أعضائه. وفي هذه الحالة تصدر قراراته بأغلبية ثلثي الحضور.. وفي الأحوال العادية، سواء بحضور جميع أعضائه أو اكتمال نصاب الثلثين، تأخذ الهيئة بنظام الأغلبية في اتخاذ قراراتها، وعند تساوي الأصوات، يرجح صوت الرئيس. كما تعتمد الهيئة السرية في إدارة نقاشاتها.. وفي تداول المواضيع التي تتطرق إليها... والأهم، من كل ذلك أن الهيئة، عند التصويت، تأخذ بنظام الاقتراع السري، حتى يتمتع أفرادها - جميعهم - بالحرية اللازمة للتعبير عن قناعاتهم، بعيداً عن تأثيرات تتولد عن ممارسة عملية التصويت، في حالة عدم ضمان سرية الاقتراع.. ولضمان أكبر قدر ممكن من الشفافية في عمل الهيئة.

تطور مؤسساتي عصري، يحل - بصورة مؤسساتية منظمة - أعقد مشاكل النظام الملكي، التي تتمحور حول اختيار الملك وولي العهد.. وكذا التركيز على مؤسساتية مؤسستي العرش وولاية العهد، لضمان استمرار مهامها، بصورة نمطية كفؤة، بعيداً عن ما يعتري مَنْ يتقلدهما من عوارض وتداعيات إنسانية.

الهدف، في كل الأوقات، ضمان كفاءة وفاعلية عالية لمؤسستي العرش وولاية العهد.. مع توفر آلية عصرية لتقلد مسؤولياتهما وصلاحياتهما، من أجل استمرار الدولة.. واستمرار مؤسسات الحكم المختلفة في العمل بكفاءة وفاعلية خدمةً لمصالح البلاد العليا.. والذود عن حياض الوطن.